● أخبار قصيرة



مليون أوروبي يطالبون بتعليق الشراكة مع كيان الاحتلال

أعلنت المفوضية الأوروبية أنها ستدرس مبادرة شعبية تطالب بتعليق العلاقات التجارية والسياسية مع كيان الاحتلال، بعد جمع أكثر من ١,١ مليون توقيع موثّق من مواطني ١٢ دولة عضوًا في الاتحاد الأوروبي، احتجاجًا على جرائم الحرب والإبادة الجماعية في قطاع غزة.
وأوضحت المفوضية أن المبادرة استوفت الشروط القانونية، مؤكدةً أنها ستصدر ردها الرسمي بحلول ١٢ أيار/مايو ٢٠٢٧، بعد التشاور مع ممثليها وعقد جلسة استماع في البرلمان الأوروبي. وتستهدف المبادرة تعليق اتفاقية الشراكة الموقعة عام ١٩٩٥ والنافذة منذ عام ٢٠٠٠، والتي تمنح كيان الاحتلال امتيازات تجارية واسعة، علمًا بأن الاتحاد الأوروبي يُعد أكبر شريك تجاري لها، مستحوذًا على نحو ثلث تجارتها السلعية عام ٢٠٢٥.

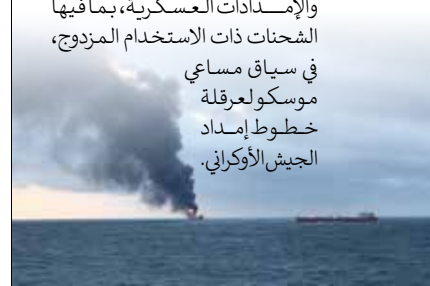


بيونغ يانغ ترفض دعوات نزع سلاحها النووي

رفضت كوريا الشمالية دعوة مجموعة السبع إلى نزع سلاحها النووي، مؤكدةً تمسكها بمواصلة تطوير برنامجها النووي، وواصفةً هذه الدعوات بأنها تدخل في شؤونها السيادية. وقالت وزيرة الخارجية الكورية الشمالية، تشوي سون-هوي، إن امتلاك بلادها للأسلحة النووية يمثل ضمانة أساسية لحماية سيادتها وحقوقها الوطنية، معتبرةً أن التخلي عنها مستحيل من الناحيتين النظرية والعملية.
واتهمت تشوي الولايات المتحدة وحلفاءها بازدواجية المعايير، مشيرةً إلى امتلاك عدد من دول مجموعة السبع ترسانات نووية، وعدم أحقيتها بانتقاد البرنامج النووي الكوري الشمالي. وجاء الموقف رداً على بيان مشترك لوزراء خارجية مجموعة السبع، الصادر عقب اجتماعهم في باريس يومي ٩ و١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، والذي أدان البرامج النووية والصاروخية لبيونغ يانغ، وجدد المطالبة بنزع سلاحها النووي بالكامل.

روسيا تستهدف سفينة أسلحة لأوكرانيا في البحر الأسود

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، يوم الجمعة، استهداف سفينة شحن محمّلة بالأسلحة والمعدات العسكرية المخصصة للجيش الأوكراني، في مياه البحر الأسود جنوب غربي مدينة أوديسا.
وأوضحت الوزارة، في بيانٍ مقتضب، أن الهجوم نُفّذ بواسطة طائرات مسيّرة، مشيرةً إلى أن السفينة كانت تنقل شحنات عسكرية إلى القوات الأوكرانية.
وأضافت أن العملية تأتي في إطار الحملة العسكرية الروسية المتواصلة لاستهداف السفن التي تنقل الأسلحة والإمدادات العسكرية، بما فيها الشحنات ذات الاستخدام المزدوج، في سياق مساعي موسكو لعرقلة خطوط إمداد الجيش الأوكراني.



وسط صمت دولي وإفلات من العقاب

الاحتلال يتمادى في جرائمه ويواصل حرب الإبادة بحق الفلسطينيين



الوفاق/ في مشهد يجسّد وحشية العدوان الصهيوني واستمرار استباحة الدم الفلسطيني، يواصل الاحتلال تصعيد جرائمه بحق أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة، ضارباً عرض الحائط بكل النداءات الدولية والجهود الرامية إلى تثبيت وقف إطلاق النار. فمن استهداف مجمع ناصر الطبي في خان يونس، الذي خلّف ستة شهداء وعشرات الجرحى، بينهم مرضى وكوادر طبية، إلى هجمات المستوطنين المتواصلة على القرى والبلدات الفلسطينية، تتسع رقعة الاعتداءات لتطال البشر والحجر والمرافق المدنية، في ظل سياسة ممنهجة من القتل والترويع والتهجير والاستيلاء على الأراضي. وبينما تتواصل الإدانات والمواقف الدولية، يواصل الفلسطينيون مواجهة آلة العدوان، وسط واقع مأساوي تتفاقم فيه المعاناة الإنسانية، وتُداس فيه القوانين الدولية وحقوق الإنسان أمام أنظار العالم.

مجزرة مجمع ناصر الطبي.. الاحتلال يستبيح المنشآت الصحية وينتهك القانون الدولي

يشكل استهداف مجمع ناصر الطبي في مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة تطورًا بالغ الخطورة في مسار الاعتداءات الصهيونية على القطاع الصحي الفلسطيني. فقد أسفر القصف الذي استهدف مبنى الياسين داخل المجمع عن استشهاد ستة فلسطينيين وإصابة العشرات، فيما لحقت أضرار كبيرة بالطابق الثاني وعدد من الأقسام الطبية، بينها أقسام الجراحة والإفاقة والإنعاش والباطنة، ما عرّض حياة المرضى والعاملين الصحيين للخطر داخل منشأة يفترض أن توفر لهم الحماية والعلاج. وتتضاعف خطورة هذه الجريمة في ظل الانهيار الكبير الذي أصاب المنظومة الصحية في غزة جراء حرب الإبادة والحصار، وما رافقهما من تدمير منشآت طبية ونقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية والوقود، فضلًا عن انقطاع الكهرباء وصعوبة نقل المصابين، الأمر الذي وضع الطواقم الطبية أمام ظروف استثنائية ومخاطر متواصلة، وقلّص قدرة المستشفيات على تقديم الخدمات العلاجية للمرضى والجرحى.
ويثير استهداف مجمع ناصر الطبي، إلى جانب الاعتداءات المتكررة على المنشآت الصحية، تساؤلات جدية بشأن مدى احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، الذي يمنح المستشفيات والطواقم الطبية حماية خاصة، ويلزم أطراف النزاعات المسلحة باحترام المنشآت الطبية وعدم استهدافها، ما لم تفقد حمايتها وفق الشروط والضوابط القانونية المحددة.

حماس والجهاد الإسلامي.. صمت دولي يمنح الاحتلال ضوءاً أخضر لمواصلة جرائمه

أثارت مجزرة مجمع ناصر الطبي إدانات فلسطينية واسعة، إذ اعتبرت حركتا حماس والجهاد الإسلامي أن استهداف المستشفى والمرضى والطواقم الطبية يمثل جريمةً بالغة الخطورة، وحمّلتا الاحتلال مسؤولية تداعياته. كما ربطت المواقف الفلسطينية استمرار الاعتداءات بحالة الإفلات من العقاب، وبغياب إجراءات دولية قادرة على فرض احترام اتفاق وقف إطلاق النار وحماية المدنيين.
وفي هذا السياق، حمّل الناطق باسم حركة حماس، حازم قاسم، ما يُعرف بمجلس السلام وممثله نيكولاي ملادينوف مسؤولية سياسية بسبب الصمت إزاء الاعتداءات وعدم القدرة على إلزام الاحتلال بوقفها، داعيًا الدول العربية والإسلامية المشاركة في المجلس إلى اتخاذ مواقف عملية وحازمة. أما حركة الجهاد الإسلامي، فقد انتقدت الدور الأميركي، معتبرةً أن الإدارة الأميركية توفر غطاءً سياسيًا وعسكريًا للاحتلال، وأن استمرار غياب المحاسبة يمنح سلطات العدو الصهيوني مساحة لمواصلة اعتداءاتها.

الضفة الغربية.. إرهاب المستوطنين وسياسة التضييق على الوجود الفلسطيني

بالتوازي مع التطورات في قطاع غزة، تشهد الضفة الغربية المحتلة تصعيدًا متواصلًا في اعتداءات المستوطنين، التي تطال المنازل والمركبات والأراضي الزراعية والممتلكات الفلسطينية. وقد أظهرت الوقائع حجم التصعيد، عبر الهجمات التي استهدفت بلدة عطارة شمال رام الله، والاعتداءات قرب دوار حلميش وقرية برقا، إلى جانب اقتحامات قوات الاحتلال لعدد من البلدات وإغلاق مداخلها وإطلاق الرصاص الحي وقنابل الغاز.
ولا تقتصر خطورة هذه الاعتداءات على الإصابات الجسدية وتحطيم الممتلكات، بل تكمن أيضًا في تأثيرها المباشر على الحياة اليومية للفلسطينيين، إذ يتحول التنقل بين القرى والبلدات إلى تجربة محفوفةً بالمخاطر، ويصبح الوصول إلى الأراضي الزراعية أو المدارس أو أماكن العمل مرتبطًا بإجراءات عسكرية واعتداءات متكررة. وتبرز هنا مسؤولية سلطات الاحتلال عن حماية السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، ومنع الاعتداءات التي تستهدفهم ومحاسبة مرتكبيها.

استهداف الإنسان الفلسطيني في مصادر رزقه

من أكثر الوقائع التي تعكس قسوة الاعتداءات في الضفة الغربية ما تعرضت له عائلة مليحات المهجّرة قسرًا من تجمع عرب المليحات، بعدما أفادت التقارير بنفوق ١٣ رأسًا من الأغنام وإصابة أخرى بالتسمم إثر رش مواد سامة قرب بلدة العوجا شمال أريحا. فالأغنام بالنسبة إلى العائلات الفلسطينية التي تعتمد على تربية المواشي تمثل مصدر رزق أساسيًا، ووسيلة لتأمين الغذاء والدخل والاستمرار في ظروف معيشية صعبة. وبالتالي، فإن الاعتداء على المواشي والمراعي لا يقتصر على إلحاق خسائر مادية، بل يهدد قدرة العائلة على الصمود والاستقرار.
وتتضاعف خطورة هذه الممارسات عندما تكون العائلات قد تعرضت سابقًا للتهجير من تجمعاتها السكنية، لأن خسارة مصادر الرزق تجعل العودة إلى الحياة الطبيعية أكثر صعوبة، وتضع السكان أمام ضغوط معيشية قد تدفعهم إلى مغادرة أراضيهم مجددًا.

القدس المحتلة.. التضييق على الفلسطينيين واستهداف هويتهم وحقوقهم

لا تتوقف انتهاكات العدو الصهيوني عند غزة والضفة الغربية، بل تمتد إلى القدس المحتلة، حيث تتواصل حملات الاعتقال والملاحقة القضائية وقرارات الإبعاد والحبس المنزلي، إلى جانب القيود على حركة الفلسطينيين وتنقلهم، بما ينعكس مباشرة على حياتهم اليومية وحقوقهم.
وتبرز في هذا السياق قضية المقدسية رائدة سعيد، التي سلّمت نفسها لتنفيذ حكم بالسجن لمدة عام في سجن الدامون، بعد عامين من الحبس المنزلي، في واقعة تعكس الأعباء النفسية والاجتماعية التي تفرضها الملاحقة المستمرة على المقدسيين وعائلاتهم.
ويشكّل المسجد الأقصى محوراً أساسياً في هذا التصعيد، مع تزايد الاقتحامات ومحاولات فرض وقائع جديدة داخل باحاته. فوفق بيانات محافظة القدس، اقتحم ٦,١٧٦ مستوطناً المسجد خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦، بالتزامن مع اقتحام وزير الأمن القومي الصهيوني إيتمار بن غفير في ٢٦ منه. واستمرت الاقتحامات خلال تشرين الثاني / أكتوبر، إذ اقتحم ٣٠٥ مستوطنين المسجد في ١٠ منه، و٧٠ آخرون في ١٢ منه، وسط أداء طقوس دينية داخل باحاته، مقابل استمرار القيود على دخول المصلين الفلسطينيين وإبعاد عدد منهم.
وتسلّط هذه التطورات الضوء على التفاوت في حرية الوصول إلى المسجد، وتضع حماية الوضع القائم فيه وحرية العبادة في صلب ما تشهده القدس من تصعيد. ختاماً، إن استمرار جرائم الاحتلال دون محاسبة يكشف عجز المجتمع الدولي وازدواجية معاييره. فلم يعد المطلوب بيانات إدانة، بل تحرك فعلي يوقف العدوان، ويحمي المدنيين، ويحاسب المسؤولين عن الانتهاكات، وينهي سياسات التهجير والاستيطان.

تتواصل اعتداءات العدو الصهيوني في الأراضي الفلسطينية، مستهدفةً المدنيين والمنشآت الصحية والممتلكات، وسط تصاعد التهجير والاستيطان والانتهاكات بحق المقدسات

تحذّر فصائل المقاومة الفلسطينية من خطورة استمرار الانتهاكات، محمّلةً الاحتلال والمجتمع الدولي مسؤولية غياب المحاسبة وفشل الجهود في حماية المدنيين ووقف العدوان

أزمة السكن تفجّر غضب الشارع الإسباني وإضرابًا عامًا بمشاركة أربعة ملايين عامل



شهدت إسبانيا، في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٦، إضرابًا عامًا واسعًا شارك فيه نحو أربعة ملايين عامل، وفق تقديرات النقابات العمالية، احتجاجًا على الارتفاع الحاد في تكاليف السكن والإيجارات، في تحرك يُعد الأول من نوعه منذ عام ٢٠١٢. وحظي الإضراب بدعم أكبر نقابتين عماليتين في البلاد، إلى جانب جمعيات المستأجرين التي تصعّد احتجاجاتها رفضًا لتفاقم أزمة السكن وعمليات الإخلاء.
وامتدت الاحتجاجات إلى مدن إسبانية عدة، حيث أُغلقت متاجر ومصانع، وسُجلت مشاركة واسعة في قطاعات الموانئ وصناعة السيارات، بلغت ٩٠ في المئة وفق النقابات، فيما تراجع الطلب على الكهرباء بنسبة وصلت إلى ١٥,٥ في المئة خلال ساعات الإضراب، في مؤشر على حجم التأثير الذي أحدثته التحركات الاحتجاجية.
وتكشف بيانات البنك المركزي الإسباني عن فجوة حادة في سوق الإسكان، مع عجز يُقدّر بنحو ٧٥٠ ألف وحدة سكنية، يُتوقع أن يتجاوز مليون وحدة بحلول عام ٢٠٢٨. وفي ظل هذا النقص، تواصل الإيجارات ارتفاعها إلى مستويات تثقل كاهل الأسر والشباب؛ إذ بلغ متوسط الإيجار الشهري ١١٧٦ يورو، أي ما يعادل نحو ٩٨,٧ في المئة من متوسط الراتب الشهري للشباب، وفق مجلس الشباب الإسباني.
وتصاعد الغضب الشعبي عقب أسابيع من الاحتجاجات، تفاقمت حدتها إثر إخلاء امرأة تبلغ ٨٧ عامًا من منزلها في مدريد ووفاتها لاحقًا، فضلًا عن رفض البرلمان مراسيم حكومية كانت تهدف إلى الحد من الإخلاءات وتخفيف أعباء الإيجارات، ما زاد من حدة المواجهة بين المطالب الاجتماعية والمواقف السياسية.
وتضع أزمة السكن حكومة رئيس الوزراء بيدرو سانشيز أمام اختبار سياسي واجتماعي متصاعد، مع اقتراب الانتخابات المبكرة المقررة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وسط تراجع الحزب الاشتراكي في استطلاعات الرأي واتساع الضغوط الشعبية المطالبة بتدخل حكومي فعّال. ولم تعد أزمة السكن مجرد ملف اقتصادي أو خلاف حول أسعار الإيجارات، بل تحولت إلى قضية اجتماعية ضاغطة تهدد الاستقرار المعيشي لملايين الإسبان، وتضع حقهم في السكن في صدارة المواجهة السياسية.

تحقيقات الكونغرس تهدد إدارة ترامب وتفجّر مواجهة مع الديمقراطيين

تتصاعد المواجهة بين إدارة دونالد ترامب والديمقراطيين، مع اقتراب تسلّم الأخيرين زمام السيطرة على الكونغرس، واستعدادهم لفتح سلسلة تحقيقات تستهدف سياسات الإدارة وترامب وعائلته ومساعديه ومستشاريه.
وفي محاولة استباقية لاحتواء هذه التحقيقات، وجّه البيت الأبيض تحذيراً إلى النائب الديمقراطي روبرت غارسيا، المرشح لتولي رئاسة لجنة الرقابة في مجلس النواب، ملوّحاً بإمكانية اعتبار بعض الإجراءات الرقابية وأوامر الاستدعاء والتهديدات الموجهة للمسؤولين أعمالاً جنائية تستوجب التحقيق.
وقال المستشار القانوني للبيت الأبيض، ويل شارف، في رسالة إلى غارسيا، إن الإدارة تراقب ما وصفه بالتهديدات الصادرة عن المشرعين الديمقراطيين، محذراً من تجاوز الصلاحيات الدستورية للكونغرس واستخدام التحقيقات لأغراض سياسية.
في المقابل، رفض غارسيا هذه التهديدات، مؤكداً أن اللجنة لن تتراجع عن دورها الرقابي، ومتهماً إدارة ترامب باستخدام مؤسسات الدولة للضغط على الكونغرس وتقويض استقلاليته. وأضاف أن الإدارة ربما تحاول عرقلة التحقيقات لأنها تخشى ما قد تكشفه.
وكان ترامب قد طلب من وزارة العدل فتح تحقيق مع الديمقراطيين، متهماً إياهم بتهديد المسؤولين عبر التلويح بالمساءلة والعقوبات، من دون تقديم أدلة تثبت اتهاماته.
وتأتي هذه المواجهة عقب خسارة الجمهوريين أغلبيتهم في مجلسي النواب والشيوخ خلال انتخابات التجديد النصفي، ما يتيح للديمقراطيين تولي قيادة الكونغرس اعتباراً من كانون الثاني المقبل، وفتح ملفات تتعلق بأداء ترامب وإدارته خلال العامين الأخيرين من ولايته.
وبذلك، تواجه الإدارة الأميركية مرحلة سياسية شديدة التوتر، مع احتمال تحوّل الكونغرس إلى ساحة لمساءلة سياسات البيت الأبيض وكشف ملفات إدارته.

